الحقوق الاقتصادية والتنمية فى مصر

بحث مقدم للمجلس القومى لحقوق الانسان فى اطار المؤتمر الدولى حول مفهوم التنمية لحقوق الإنسان يومى ٢ – ٣ ديسمبر ٢٠٠٦

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

منزل (للمراسلة): ميت راضى ١٣٨٢٦-بنها-القليوبية-مصر

عمل: القاهرة-امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية-مبنى وزارة التجارة والصناعة-البرج الخامس-الدور الرابع-حجرة رقم ٨

ت:٣٤٢٠٩٨٢-٣٤٢١٠١٦

Mobile (0106237534)

فاكس:٣٤٢٠٨٦٨

E.Mail:hossien159@yahoo.com

ملحوظة:الآراء الواردة تعبر عن رأى الباحث ولا تعكس بالضرورة آراء المكان الذى ينتمى اليه.

مقدمـــــــــة

تمهيد

أرسى ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥) حجر الأساس لتمتع الأفراد بمجموعة من الحقوق بعد أن بدت لواضعيه الصلة التى تربط بين السلم والأمن الدوليين من جهة ، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من جهة أخرى ، ولم تكتف الأمم المتحدة بتضمين ميثاقها عدداً من النصوص الخاصة بحقوق الإنسان ، بل راحت تستكمل هذه النصوص باعتماد العديد من الصكوك والاتفاقيات الدولية التى تشمل مختلف حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويأتى فى مقدمة هذه النصوص ما يطلق عليه " الشرعة الدولية لحقوق الإنسان " والتى تشمل : الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام (١٩٦٦) العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والبروتوكول الاختيارى الأول الملحق بالعهد الدولى الذى تعترف بموجبه الدولة الطرف فى العهد والتى تصبح طرفاً فى البروتوكول باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنشأة بموجب العهد فى تسلم ونظر الرسائل المقدمة من الأفراد الداخلين فى ولاية تلك الدولة ، والذين يدعون أنهم ضحايا أى انتهاك من جانبها لأى حق من الحقوق المقررة فى العهد . وقد شاركت مصر على مدى تاريخها الحديث مع أسرة المجتمع الدولى فى جهودها نحو بلورة وإقرار مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بدءاً من اتفاقيات حظر الرق والرقيق فى بداية القرن العشرين ثم الاتفاقيـــات الدولية المعنية بإقرار بعض الحقوق مثل اتفاقيتى حظر السخرة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ، واتفاقيات العمل الدولية الأخرى المتعلقة بتنظيم حق العمل والصادرة فى إطار منظمة العمل الدولية .ثم تتابعت مشاركة مصر للمجتمع الدولى فى إقرارها لمنظومة الأمم المتحدة ، وتحديد مقاصدها والتى يأتى فى مقدمة أهدافها احترام وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها الطريق الطبيعى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وتجنيب المجتمع الدولى ويلات الحروب والمنازعات .كما تابعت مصر مسيرة الحركة الدولية لحقوق الإنسان والساعية إلى الانتقال بها إلى الشرعية الدولية، وصياغة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى قواعد قانونية دولية ملزمة من خلال مشاركتها فى اقتراح وإعداد وصياغة وإقرار المواثيق والاتفاقيات الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة ، ومشاركتها الملموسة فى عضوية الآليات الخاصة بالأمم المتحدة أو الآليات التى أنشأتها المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان .

وفى ظل رأى عام عالمى يطالب باحترام الحقوق والحريات ، ويتجاوز فى هذه المطالبة حدود الأقطار والقارات، ومع النمو السريع لحركة المجتمع المصرى فى العالم كله ، وهو نمو شهدته الساحة المصرية خلال السنوات العشرين الأخيرة، فى ظل ذلك كله بادر المشرع المصرى بإصدار القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان و يهدف إلى تعزيز وتحقيق حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعى بها والإسهام فى ضمان ممارستها ومن هنا فقد جرى تشكيل أول مجلس قومى لحقوق الإنسان فى مصر وعقد اجتماعه الأول يوم٢٠٠٤/٢/١٨ ، ووفقاً لنص المادة ١٣ من هذا القانون فإن على المجلس أن يضع تقريراً سنوياً عن جهوده ونشاطه يضمنه ما يراه من اقتراحات فى نطاق اختصاصه ، ويرفع المجلس تقريره هذا إلى رئيس الجمهورية وإلى كل من رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى .

مشكلة البحث :

على الرغم من المحاولات الجادة والمستمرة لتعزيز وتحقيق حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعى بها والإسهام فى ضمان ممارستها،الا أن المجتمع المصرى يعانى وبصورة ملحوظة من ضعف حلة حقوق الانسان وبخاصة الاقتصادية منها،فيلاحظ تزايد معدلات البطالة والفقر فى مصر، وهو ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات جديدة لمواجهة حدة هذه المشكلة التي تتراكم يومًا بعد الآخر، مع انعكاساتها السلبية على المجتمع المتمثلة في انتشار الجرائم الاجتماعية، وارتفاع نسبة الإعالة وتأخر سن الزواج، فضلاً عن الآثار الأمنية والنفسية. فتقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ يشير إلى أن ٤٣,٩% من المصريين يعيشون على أقل من دولارين يوميا وأن نحو ١٦,٧% يعيشون تحت خط الفقر ،بالاضافة الى تدنى اجمالى الانفاق العام على الصحة فى مصر حيث يبلغ ما يقرب من ١,٨% من إجمالي الناتج المحلى الاجمالى ،اضافة الى تدنى مستوى التعليم وافتقار مخرجاته الى المهارات اللازمة لتحقيق تنافسية على المستوى الدولى وحتى الاقليمى.الأمر الذى يؤكد على أن المجتمع المصرى ما زال أمامه العديد من التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها بصورة سريعة فى مجال اعمال الحقوق الاقتصادية للمواطنين.

هدف البحث:

ويهدف هذا البحث الى القاء الضوء على حالة الحقوق الاقتصادية فى مصر بهدف التوصية بأهم السياسات التى تساعد فى مزيد من تمتع المواطن المصرى بحقوقه الاقتصادية.

نطاق البحث:

يجب التأكيد على أن نطاق هذه الورقة ينحصر فى دراسة الحقوق الاقتصادية فى مصر دون التعرض للفئات الأخرى لحقوق الانسان .

خطة البحث:

للوصول الى هدف البحث فانه يتم دراسة النقاط التالية:

أولا : حقوق الإنسان (المفهوم–الخصائص–الفئات).

ثانيا: التنمية وحقوق الإنسان في مصر.

ثالثا: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى ومستوى المعيشة فى مصر.
رابعا:محاور التنمية لتعظيم تمتع المواطن المصرى بحقوقه الاقتصادية.

أولا : حقوق الإنسان (المفهوم–الخصائص–الفئات):

١–مفهوم حقوق الإنسان من المنظور الدولي[1]

عادة ما يعرف الباحثون حقوق الإنسان بأنها مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنسانا. هذا التعريف يجد سنده فيما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقولها "يولد جميع النـــاس أحـــرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم الـــبعض بـــروح الإخاء".

كما تجد هذه الصفة الإنسانية الشاملة للحقوق سندها أيضا من نص المادة الثانية من الإعلان الـــتي تقـــرر أن "لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تمييز من أي نوع ولا ســـيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا وغير سياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر".

هذا الطابع الإنساني الشامل للحقوق يضفي عليها طابعا أخلاقيا ، ويجعلها حقوقا غير قابلة للتنازل عنها، وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الأسباب.

وتصبح هذه الحقوق هي بذاتها مصدر الشرعية ولا تستمد شرعيتها من أي نظام قانوني وضعي. فإذا أصدرت الدولة الوطنية تشريعا ينتهك حقوق الإنسان لمواطنيها بأن يحرمهم من حرياتهم الطبيعية مثلا أو يميـــز بينـــهم بسبب الدين أو الأصل أو اللغة أو العرق كان هذا القانون عاريا من الشرعية القانونية وكانت الدولة الـــتي أصدرته عارية من الشرعية السياسية.

وبطبيعة الحال يمكن تتبع حقوق الإنسان في التراث الديني والفكري للبشرية لقرون عدة سابقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨. فلا تخلو ديانة من الديانات من نصوص حول تكريم الإنسان. ولا تخلو ثقافة من الثقافات من مبادئ للرحمة والعدل والإنصاف.

[1] محمد نور فرحات،القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق المترابطة، الدليل العربي (حقوق الإنسان والتنمية)،متاح بموقع المنظمـــة العربيـــــــة لحقـــــــوق الانـــــــسان علـــــــى الانترنيـــــــت www.aohr.net

ولكننا عندما نتحدث عن التراث العالمي المعاصر لحقوق الإنسان فإنما نعنى به مجموعة المبادئ الملزمة التي اتفقت الجماعة الإنسانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تحديدا على الالتزام بها التزاما قانونيا يجد سنده في آليات دولية وداخلية تكفل تحقق ذلك الالتزام. أي أن حقوق الإنسان في عصرنا هذا لم تعد مجرد مبادئ فاضلة تحض عليها الأخلاق القويمة أو تعاليم تحض عليها الأديان ولكنها تحولت إلى التزامات قانونية يتعرض من يخالفها لجزاءات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

فمصطلح حقوق الإنسان إذن يشير إلى مجموعة الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي يتمتع بها الإنسان ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والأصل والعرق والجنس وغير ذلك.

٢-خصائص حقوق الإنسان [2]

- حقوق الإنسان لا تُشترى ولا تُكتسب ولا تورث، فهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر .. فحقوق الإنسان "متأصلة" في كل فرد.
- حقوق الإنسان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. وقد وُلدنا جميعاً أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق .. فحقوق الإنسان "عالمية".
- حقوق الإنسان لا يمكن انتزاعها؛ فليس من حق أحد أن يحرم شخصاً آخر من حقوق الإنسان حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين .. فحقوق الإنسان ثابتة "وغير قابلة للتصرف".
- كي يعيش جميع الناس بكرامة، فإنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن، وبمستويات معيشة لائقة .. فحقوق الإنسان "غير قابلة للتجزؤ".

٣-فئات الحقوق

يمكن تصنيف الحقوق إلى ثلاث فئات:

١. الحقوق المدنية والسياسية (وتسمى أيضاً "الجيل الأول من الحقوق")، وهي مرتبطة بالحريات، وتشمل الحقوق التالية: الحق في الحياة والحرية والأمن؛ وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية؛ المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين؛ وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع.

[2] http://ghrorg.jeeran.com/%20definited.html

٢. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (وتسمى أيضاً "الجيل الثاني من الحقوق")، وهي مرتبطة بالأمن وتشمل: العمل والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة؛ والمأكل والمأوى والرعاية الصحية.
٣. الحقوق البيئية والثقافية والتنموية (وتسمى أيضاً "الجيل الثالث من الحقوق")، وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير؛ والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

تستند بعض الرؤى الفكرية في مجال حقوق الإنسان إلى تمايز الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في عهدين مستقلين عن الأمم المتحدة للإشارة إلى ترتيب معين لهذه الحقوق حتى أن هذه الرؤى تشير لأجيال متتالية لحقوق الإنسان كتصنيف تاريخي وتدرجي فالحقوق المدنية والسياسية تعد الجيل الأول من الحقوق الإنسانية، بينما تمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الجيل الثاني، أما الجيل الثالث فيتمثل في مجموعة الحقوق التي جرى التعبير عنها كمفهوم جماعي شامل مثل الحق في بيئة نظيفة والحق في التنمية.

وقد تعززت هذه الرؤية مع تحول العولمة لتصبح بمثابة "روح العصر" بما تتضمنه من حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات، ومن ثم الاتجاه لتهميش بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لصالح حقوق أخرى وخاصة أن هذه الرؤى الفكرية تعتبر أن الحقوق المدنية والسياسية كحريات للفرد في مواجهة تدخل الدولة تعني مفهوماً عكسياً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعني وجوب تدخل الدولة، وأن الطائفة الأولى من الحقوق هي الحقوق الإنسانية الأساسية، وأنه لا يمكن إعمال الحقوق الأخرى إلا بتحقيق هذه الحقوق وذلك على الرغم من أن الممارسة تشير إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان "الأساسية" – في علاقتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية– ترجع إلى سياسات حكومية اقتصادية واجتماعية معينة أو الفشل في تقديم الدعم والمساندة للمتضررين.

ومن ناحية أخرى فإنه لا مجال للحديث عن تمتع الإنسان بحقوقه المدنية والسياسية كالحق في المشاركة دون توافر جميع الضرورات الأساسية للحياة كالعمل والغذاء والسكن المناسب والرعاية الصحية والتعليم والثقافة.

فحقوق الإنسان حقوق عالمية مترابطة فيما بينها وغير قابلة للتجزئة أو الانتقاص أو التقسيم وسواء كانت حقوقاً مدنية و سياسية أو اقتصادية واجتماعية فإنها حقوق متساوية ولا تقبل إعطاء أولوية أو أفضلية لإحداها على الآخر بل إنها تترابط بعضها مع بعض بما يجعل ثمة نوعا من التفاعل والتضامن والتضام بينها باعتبار الكرامة الإنسانية هي الجوهر والمبدأ الناظم لكافة الحقوق، وحماية هذه الكرامة هي الهدف النهائي من إقرارها.

ثانيا: التنمية وحقوق الإنسان في مصر[3]

يعكس مفهوم التنمية فكرة التكامل بين حقوق الإنسان فالتنمية (الشاملة) هي كما قرر إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها ١٢٨/٤١ الصادر في ٤ ديسمبر ١٩٨٦عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، ورأى هذا الإعلان أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4].

١-تطور مفهوم التنمية والاستثمار فى الفكر الاقتصادى:

تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى المعاصر[5]،ففى معظم خمسينيات وبداية ستينيات القرن العشرين كانت فكرة التنمية مرادفة لاجمالى النمو المحقق،وكانت تعبر عن عملية تراكم لرأس المال المادي والبشرى بهدف زيادة الدخل القومى.ومع منتصف الستينيات أصبحت فكرة التنمية أكثر التصاقا بعملية التغير الاقتصادى والاجتماعي.وفى السبعينيات،قام البعض بوضع استراتيجيات من أجل النمو مع إعادة التوزيع.وحدثت تطورات بعد ذلك أدت الى خلع الناتج القومى عن عرشه،وبرز اتجاه القضاء على الفقر باعتباره الهدف الحقيقى للتنمية.ومنذ تسعينيات القرن العشرين تم الربط بين القضاء على الفقر وبين النمو بحيث

---

[3] راجع :حسين عبد المطلب الأسرج،"تأثير الاستثمار على تمتع المواطن المصرى بحقوقه الاقتصادية"،ندوة:حقوق الانسان والاستثمار والتنمية،المجلس القومى لحقوق الانسان،القاهرة،٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥.

4 التقريرالسنوى للمجلس القومى لحقوق الانسان،القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ،ص ص ١٨٨-١٩١

5 تطورت مفاهيم التنمية الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى المعاصر،فهناك من يرى أن التنمية هى عملية تفاعلية يزداد فيها الدخل القومى الحقيقي للدول خلال فترة زمنية محددة،وهناك من أكد على ضرورة أن ينعكس ذلك فى ارتفاع متوسط الدخل الفردي.ورأى آخرون أن التنمية هى التوسع فى الاقتصاد القومى لدرجة يسمح بموجبها امتصاص لمزيد من القوى العاملة كل سنة.كذلك رأى البعض أن التنمية هى خلق احتياطي نقدي فى يد الدولة يسمح بالقيام بمختلف البرامج الاجتماعية والصحية ورعاية العجزة والأطفال،وتحقيق مستويات عالية من التعليم المجاني للشعب. وتعرف التنمية أيضا على أنها الزيادة التى تطرأ على الناتج القومى من سلع وخدمات فى فترة معينة اتفق عليها لسنة،مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية،بمعنى أنها تتضمن التحسن المستمر فى طرق الإنتاج بحيث تتفق مع العصر الحاضر،أى استخدام التكنولوجيا الحديثة التى تعمل على تحين الكفاية الإنتاجية داخل مختلف الوحدات الإنتاجية وبالنسبة لجميع قطاعات الاقتصاد القومى.راجع:صلاح الدين نامق،"اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكاني"،دار المعارف،القاهرة،١٩٨٠،ص ص ١٤٢-١٤٣

وجدير بالإشارة الى أن هناك من الاقتصاديين من يفرق بين مصطلح التنمية الاقتصادية **Economic Development** وبين مصطلح النمو الاقتصادى **Economic Growth** حيث يرون أن النمو الاقتصادى هو عبارة عن تطور اقتصادي يحدث تلقائيا دون توجيه أو مجهودات مقصودة،بينما التنمية الاقتصادية يقصد بها التغيرات الاقتصادية التى تحدث فى المجتمع بفعل توجيه مقصود مستهدف.ويترتب على كل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية زيادات فى الدخل القومى الحقيقي ونصيب الفرد منه عبر الزمن،وذلك نتيجة للتطور التلقائي فى الأول والتطور المقصود أو المخطط فى الثانى.ويقترن أكثر من ذلك الاصطلاح الثانى بتغيرات هيكلية فى البنيان الاقتصادى والاجتماعي للمجتمع.وخلص البعض الى أن التنمية الاقتصادية هى تغيير كمي ونوعى يتمثل فى إحداث تغييرات فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للمجتمع بحيث يحقق رفع مستوى معيشة عامة أفراد المجتمع.راجع:حسن عبد العزيز حسن،"التنمية الاقتصادية"،الطبعة الثانية،بدون ناشر،١٩٩٣،ص ص ١٢٩-١٣١

لم يعد يعتبر خصما له.ويعد تقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولى لعام١٩٩٠ نقطة تحول رئيسية فى هذا المجال ،حيث عرف التنمية على أنها عملية توسيع الخيارات للشعوب٦.

وبقراءة ملخص لبعض نظريات التنمية يلاحظ أن كل نظرية تشير الى عامل –أو أكثر –يساهم فى دفع عملية التنمية الاقتصادية٧.

- **النظرية التقليدية فى التنمية:تعكس هذه النظرية الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت أوروبا،خاصة انجلترا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.وتركز هذه النظرية على الاستثمار كعامل رئيسى فى تحقيق التنمية.وتقرر أن الاستثمار يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل القومى،وأنه كلما ارتفع معدل الربح فى الاقتصاد تصاعد معدل الاستثمار وزاد معدل التنمية الاقتصادية.وقد ساهم رواد هذه المدرسة فى خلق هذه النظرية،أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون استيوارت ميل.فقد قرروا أن نمو رأس المال يتيح المزيد من تقسيم العمل والتخصص،مما يترتب عليه زيادة الإنتاجية وارتفاع معدل النمو،غير أن زيادة الانتاجية تؤدى الى ارتفاع الأجور،مما يترتب عليه تحسن مستوى المعيشة وتشجيع الزواج المبكر،الذى يتولد عنهما نموا سريعا فى السكان.وبمرور الزمن تؤدى زيادة كل من تراكم رأس المال والنمو السكانى ،مع ثبات عرض الأرض،الى ظهور قانون الغلة المتناقصة،مما يترتب عليه من انخفاض الإنتاجية وبالتالى انخفاض الأرباح ويتراجع تدريجيا مستوى الأجر الى مستوى الكفاف وينخفض معدل النمو السكانى.ونتيجة لذلك يتوقف الاستثمار وتصل عملية التنمية الى نهايتها.عند هذه النقطة يقال أن الاقتصاد قد وصل الى حالة السكون Stationary State.**
- **النظرية الماركسية فى التنمية:تجمع هذه النظرية بين الاقتصاد والاجتماع،وتعتبر التنمية الاقتصادية نتيجة مجموعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع.وتتحقق هذه التغيرات من خلال تغير أساليب الإنتاج من ناحية،وملكية عوامل الإنتاج لطبقة معينة تسعى الى الاستحواذ على القوة الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.وطبقا لهذه النظرية فان العامل الهام لدفع عملية التنمية هو معدل تراكم فائض قيمة العمل Labour Surplus Value،أى معدل الربح،الذى يؤول الى طبقة الرأسماليين من طبقة العمال.ويتولد هذا الفائض فى أى مجتمع بغض النظر عن مرحلة التنمية التى يمر بها ،لأن العمل–العنصر المنتج للقيمة– قادر دائما على إنتاج ما يفوق أجر**

---

6 أكد البرنامج الانمائى للأمم المتحدة من خلال تقاريره التى توالى صدورها مع مطلع التسعينيات حول الاهتمام بالعنصر البشرى،وأن مضمون التنمية يجب أن يكون تنمية البشر ومن صنعهم ومن أجلهم.**وتنمية البشر**،تكون بالاستثمار فيهم سواء فى التعليم أو الصحة أو تنمية المهارات،حتى يعملون بنحو منتج ويكون بوسعهم أداء دورهم الكامل فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.**وتنمية من صنع البشر**،بمعنى اتاحة الفرص لهم جميعا للمشاركة الايجابية فى وضع خطط التنمية ومتابعتها وتنفيذها وكذلك المشاركة فى صنع القرارات،بحيث يحقق الناس رفاهيتهم بجهدهم ووفقا لتفضيلاتهم.**وتنمية من أجل البشر**،بمعنى كفالة توزيع ثمار التنمية على نطاق واسع وعادل بما يلبى جميع حاجات المجتمع.

7 حمدى أحمد العنانى،"أساسيات علم الاقتصاد"،المكتبة المصرية اللبنانية ومكتبة عين شمس،القاهرة،١٩٩٧،ص ص٦٠٣-٦٠٧

الكفاف الذى يحصل عليه.وعلى هذا ففائض قيمة العمل هو الفرق بين قيمة ما ينتجه عنصر العمل وما يحصل عليه هذا العنصر من أجر.وطبقا لهذه النظرية فانه كلما اقترب الأجر من مستوى الكفاف ارتفع الفائض القابل للاستثمار.ويقرر ماركس انخفاض معدلات الأرباح عندما يصل المجتمع الى مرحلة متقدمة من التصنيع،وفى محاولة لدفع هذا الخطر يقوم الرأسماليون باستخدام الأساليب الفنية الموفرة للعمل،مما يترتب عليه المزيد من التعطل،الذى يمثل فى رأى ماركس إضافة الى ما أطلق عليه جيش الاحتياطي للمتعطلين.ويؤدى تزايد البطالة الى زيادة حدة الصراع بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال الى أن يحل نظام اجتماعي جديد محل النظام الرأسمالى.وقد تم تطوير النظرية الماركسية بإدخال أثر دور رأس المال الدولى على التنمية الاقتصادية،حيث تقرر النظرية بعد تطويرها،أن النظام الرأسمالى العالمى السائد هو السبب الأساسي فى كل من تفاوت توزيع الدخل بين الدول الغنية والدول الفقيرة،وزيادة اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية الرأسمالية فى الحصول على حاجاتها الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.وأن ظاهرة الاعتماد الدولى هى العامل الرئيسى فى زيادة عدم عدالة توزيع الدخل،كما أنها السبب فى جميع المشاكل التى تواجهها الدول النامية.ويقرر الماركسيون المحدثون أن مواجهة الدول النامية لمشاكلها يتطلب بالضرورة العمل على إعادة هيكلة النظام الرأسمالى العالمى.وتهدف إعادة الهيكلة الى تغيير العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة،بحيث تساعد على تحقيق اعتماد الدول النامية على جهودها الذاتية فى تنمية مواردها،وتوسيع أسواقها،واستخدام الأساليب الفنية التى تناسبها.

- الفكر الحديث حول التنمية الاقتصادية:يقرر هذا المدخل أن التنمية الاقتصادية تعنى التخفيف من حدة الفقر،وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل،وتخفيض معدل البطالة،ويمكن تحقيق هذه الأهداف باستخدام مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية المختارة بعناية كبيرة.أما موضوع التركيز على متوسط الدخل الفردي كهدف للتنمية،فقد أصبح يحتل المرتبة الثانية فى الأهمية.وحتى تحقق هذه الأدوات أهدافها يؤكد أصحاب هذا الفكر على ضرورة القضاء على جمود الهيكل الاقتصادى فى الدول النامية.ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام أدوات مثل:الإصلاح الزراعى،وتحسين أساليب العمل الزراعى،وتحسين مركز المزارعين والحرفيين والتجار فى مجال التسويق والتسهيلات الائتمانية فى القطاع المتقدم فى هذه الدول.يضاف الى ذلك ضرورة أحداث تغييرات فى التوجهات ومعتقدات الأفراد والجماعات لتعبر هذه الجماعات عن قيمتها الخاصة بالنسبة لموضوعات الفقر والتعطل.ولا يقتصر الفكر الحديث على الإجراءات المحلية بل يتجاوز الحدود الإقليمية،ويطالب بضرورة الطرح العالمى لمشكلة الفقر وتفاوت توزيع الدخل والثروة.ويهدف هذا الإصلاح الى تحسين وضع الدول النامية فى أسواق سلع ورأس المال للدول الصناعية من أجل تحقيق تحويل قدر أكبر من الدخل والمعرفة الفنية من الدول المتقدمة الغنية الى الدول الفقيرة.

وجدير بالذكر أن جميع النظريات الاقتصادية قد أجمعت على ضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمار لتحقيق التنمية الشاملة،وان اختلفت تلك النظريات فيما بينها بشأن مكان وزمان توجيه هذه الدفعة من الاقتصاد القومى.ويعرف الاستثمار على أنه ذلك الجزء من الناتج القومى لدولة ما والذى لم يستخدم فى

الاستهلاك الجاري فى سنة معينة،وانما تم استخدامه فى الإضافة الى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات وزيادة الإشباع فى المستقبل.وهذا يعنى أن الاستثمار ينصرف الى خلق طاقات إنتاجية أو تجهيزات فنية –مثل إقامة المصانع والمعدات والآلات الجديدة وبناء مشروعات البنية الأساسية–يمكن بواسطتها زيادة الناتج القومى من السلع والخدمات فى فترة لاحقة،مع ملاحظة أن الاستثمار الجديد يتضمن الزيادة فى المخزون من السلع نصف المصنعة والمواد الخام اللازمة للإنتاج النهائي كما يتضمن المخزون من السلع النهائية.

والحديث السابق يقتصر على الجانب المادي من الاستثمار،أما المفهوم الواسع للاستثمار فيشمل أيضا الاستثمار فى رأس المال البشرى بما يعنى الإنفاق من أجل زيادة المهارات والتعليم وتدريب الأيدي العاملة اللازمة لاستغلال رأس المال المادي.كما يتضمن زيادة الإنفاق لتحسين المستوى الصحي بما يسمح بالمحافظة على –وزيادة–مقدرة القوى العاملة.

وبصدور تقرير التنمية فى العالم لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ تم التأكيد على أهمية التنمية فى معالجة أبعاد الفقر المتعددة الجوانب٨.كما أن الجهود الرامية لزيادة تكامل مختلف أوجه الفكر التنموي،مضت شوطا أبعد من ذلك –فى السنوات الأخيرة– بحيث بدأت تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

٢– أهم حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية فى التشريع المصرى:

بما أن أهم حقوق الإنسان على الإطلاق والتي يوليها المهتمون أولوية كبرى هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب اعمال هذه الحقوق تحمل تكاليف مرتفعة يتحملها المجتمع بكامله،فالحكومات يجب أن تنفق على الاستثمارات وخلق فرص العمل ورعاية محدودى الدخل وتوفير التعليم ورفع مستوياته وتوفير الرعاية الصحية اللائقة لجميع الفئات،أيضا لابد من مساهمة المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية فى تنفيذ اعمال هذه الحقوق واشراك القطاع الخاص فى تطوير التعليم والبحث العلمى ورفع مستويات التوظف.وقبل التعرض لوضع هذه الحقوق فى مصر يجب التأكيد على أن الدستور المصرى قد كفل جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين حيث تناول الدستور فى الباب الثانى والمعنون " المقومات الأساسية للمجتمع " ، بعضاً من مبادئ حقوق الإنسان حيث ورد به المبادئ الآتية٩ :

---

8 فى العقود الماضية كان تعريف الفقر فضفاضا أكثر من اللازم،فقد كان يوصف بأنه مستوى منخفض تماما من الدخل أو الاستهلاك. أما فى السنوات الأخيرة فقد أصبح الفقر المطلق هو عبارة عن عدم القدرة على تحقيق المعايير القياسية فيما يتعلق بكل من التغذية والصحة والتعليم والبيئة والصوت المسموح فى عملية اتخاذ القرارات التى تؤثر فى حياة الفقراء.

9 للتفاصيل راجع التقريرالسنوى للمجلس القومى لحقوق الانسان،مرجع سابق ،ص ص ٢١-٣٦

١- مبدأ تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع لأعباء التكاليف العامة (المادة٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) :

ورد هذا المبدأ فى المادة الثامنة من الدستور والتى تنص على الآتى:

" تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين "

٢- مبدأ حماية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب (المادتان ١٦ ، ٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) :

ورد هذا المبدأ فى كل من المادتين (٩ ، ١٠) من الدستور وقد نصت المادة التاسعة على أن :

" الأسرة أســـاس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد " ...

ونصت المادة العاشرة على أن :

" تكفـــل الدولـــة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب "

٣- مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة (المادتان ١ ، ٢ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) :

ورد هذا المبدأ بالمادتين (٤٠ ، ١١) من الدستور و تنص المادة ١١ على الآتى :

" تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ودون إخلال بقواعد الشريعة الإسلامية "

كما تنص المادة ٤٠ من الدستور على:

" المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ".

٤- مبدأ الحق فى العمل ومنع السخرة (المادتان ٤ ، ٢٣ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) :

ورد هذا المبدأ فى المادة ١٣ من الدستور والتى تنص على الآتى :

" العمـــل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون محل تقديـــر الدولـــة ولا يجوز فـــرض أى عمـــل جـــبراً على المواطنين إلا بمقتضـــى قانـــون لأداء خدمة عامة وبمقابل عادل "

٥- مبدأ الحق فى تولى الوظائف العامة (المادة ٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان):

ورد هذا المبدأ فى المادة ١٤ من الدستور والتى تنص على أن :

" الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب ....."

٦- مبدأ الحق فى توفير الخدمـــات الثقافية والاجتماعية والصحـــية والتأمـــين الاجتماعي (المادتان ٢٢ و ٢٤ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) :

ورد هـــذا المبدأ بالمادتين ١٦ ، ١٧ من الدســـتور وقد نصت المادة ١٦ على الآتى :

"تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر

وانتظام رفعا لمستواها "

و نصت المادة ١٧ على الآتى :

" وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وذلك وفقا للقانون "

٧- مبدأ الحق فى التعليم المجاني في مراحله المختلفـــة وجعله إلزامياً فى مراحله الأساسية (المادة ٢٦ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) :

ورد هذا المبدأ بالمادتين ١٨ ، ٢٠ من الدستور وقد نصت المادة (١٨) على الآتي :

" التعليم حـــق تكفلـــه الدولة وهو إلزامي بالمرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام لمراحل أخرى ... "

و نصت المادة ٢٠ على الآتى :

" التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجاني فى مراحله المختلفة "

٨- مبدأ عدالة توزيع الدخل القومي وضمان الحد الأدنى للأجور والقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة (المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان):

ورد هذا المبدأ بالمادتين ٢٣، ٢٥ من الدستور وقد نصت المادة (٢٣) على الآتى :

"ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وضمان حد أدنـــى للأجور.. "

و نصت المادة ٢٥ على الآتي :

" ولكل مواطن نصيب من الناتج القومي يحدده القانون ..... "

٩- مبدأ صون حقوق الملكية الخاصة وحمايتها (المادة ١٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) :

ورد هـــذا المبدأ بالمادتين (٣٤ ، ٣٦) من الدســـتور وقد نصت المادة ٣٤ على الآتي :

"الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ولا تنتزع الملكية إلا للمنفعة العامة وبمقابل تعويض عادل وفقاً للقانون وحق الإرث مكفول "

و نصت المادة ٣٦ على الآتي :

" والمصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى "

٣-واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى مصر[١٠]:

"للفرد وبالفرد" شعار التنمية الاقتصادية في أي دولة في العالم، حيث الفرد هو "الهدف" و"الوسيلة"، وإذا لم تنعكس سياسة الحكومة الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي بالإيجاب على مستوى معيشته ونوعية

[10] راجع ،حسين عبد المطلب الأسرج ،" تأثير الاستثمار على تمتع المواطن المصرى بحقوقه الاقتصادية "، ورقة مقدمـــة الى المجلـــس القومى لحقوق الإنسان فى إطار الندوة المقامة بعنوان :حقوق الإنسان والتنمية والاستثمار خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٥ .

حياته تكون هذه السياسة وهذه البرامج سياسات وبرامج عقيمة.وتتمثل أهم حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية فيما يلى-١١:-

أ- الحق والحرية في العمل:

تكفل المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان الحق في العمل، ومن بينها المادة (٢٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكفلت المادتان ١٣ و١٤ من الدستور المصري الحق في العمل، ومما لا شك فيه أن تطبيق مصر لما نص عليه الدستور والمواثيق الدولية التي تكفل حق العمل كاف لتحقيق الضمانات الفعلية اللازمة لحماية حقوق العمال من أي انتهاكات.ومن الضروري إحداث توازن بين مصالح أصحاب الأعمال ومصالح العمال دون سيطرة أي منهما على الآخر، مع مراعاة تحقيق تقدم واستقرار اجتماعي واقتصادي ينعكس إيجابيًا على مستويات دخل ومعيشة المواطنين.

وهناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل،حيث يمثلان معا حلقة مهمة فى أية استراتيجية تستهدف الحد من مشكلة البطالة المستمرة١٢.

وقد أظهرت أولى نتائج الدراسات التى قامت بها الحكومة بالاشتراك مع البنك الدولي من أجل وضع استراتيجية شاملة للحد من الفقر في مصر، ما يلي١٣:

- **لا يزال تخفيف حدة الفقر أشد التحديات إلحاحا، وببلوغ دخل للفرد ١٥٣٠ دولارا في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١وقع اتفاق واسع النطاق على أن الفقر قد خفت حدته في العقد الماضي. غير أنه في غيبة تقييم دقيق ومنظم للفقر، كانت هناك اعتراضات حادة على التقييم الصحيح لمدى حدوث الفقر.**
- **انخفض الفقر في مصر من ١٩,٤% عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى ١٦,٧% في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، لكن على الرغم من انخفاضه في المدن الحضرية ومصر السفلى، إلا أنه في ارتفاع في الوجه القبلي، ويثير بطء الاقتصاد المصري منذ ١٩٩٩/٢٠٠٠ القلق حول احتمال زيادة الفقر.**

يمثل الفقر في مصر، بالمؤشرات التى لا تتعلق بالدخل مثل الصحة والتعليم، تحديا كبيراً أيضا فعلى الرغم من أن معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية يبلغ ٨٨%، إلا أن أمية البالغين لا تزال عالية حيث تبلغ حوالي ٣٥%، وبالنسبة للصحة لا يزال عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغهم ٥ سنوات يبلغ ٣٩ طفلا (لكل ألف من المواليد الأحياء). وهى نسبة أعلى من كثير من الدول التي يمكن المقارنة معها.

---

11 المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ،"حالة حقوق الإنسان في مصر"، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣،منشور بموقع المنظمة على شبكة الانترنيت.www.eohr.org/ar/annual/re/2htm

12 بطبيعة الحال،لا يعتمد نمو توظيف العمالة على نمو الناتج فحسب،بل أيضا على مرونة التوظف بالنسبة الى الناتج،أى كثافة توظيف العمال المتولد عن هذا النمو،وبافتراض درجة مرونة مرتفعة نسبيا (حوالى ٠,٧) يصبح معدل التوظف المطلوب مرتهنا بتحقيق نمو سنوى مستمر فى الناتج الحقيقى بواقع ٦% تقريبا.راجع:جورج توفيق العبد،حميد رضا داودى،"تحديات النمو والعولمة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"،صندوق النقد الدولى،واشنطن،٢٠٠٣،ص ٧.

13 التقريرالسنوى للمجلس القومى لحقوق الانسان،مرجع سابق، ص ص ٢٩٥-٢٩٦

ويلاحظ تزايد معدلات البطالة والفقر فى مصر، وهو ما يتطلب ضرورة ضخ استثمارات جديدة لمواجهة حدة هذه المشكلة التي تتراكم يومًا بعد الآخر، مع انعكاساتها السلبية على المجتمع المتمثلة في انتشار الجرائم الاجتماعية، وارتفاع نسبة الإعالة وتأخر سن الزواج، فضلاً عن الآثار الأمنية والنفسية.أيضا يشير تقرير التنمية فى العالم الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ إلى أن ٤٣,٩% من المصريين يعيشون على أقل من دولارين يوميا وأن نحو ١٦,٧% يعيشون تحت خط الفقر١٤.

ب –الحقوق التأمينية والتقاعدية[١٥] :

تعتبر الحقوق التأمينية من أهم الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، ويقاس مدى التقدم الاجتماعي بمدى اتساع هذه الحقوق حجما وتغطية. وتلعب صناديق التأمين والضمان الاجتماعي دوراً هاماً في إعمال هذه الحقوق.

وتشوب الأوضاع التأمينية في مصر ثغرات متعددة أهمها عدم وجود نظام تأمين ضد البطالة، وعدم تغطيتها للجمهرة العريضة من العاملين في القطاع غير الرسمي وعائلاتهم، حيث لا يخضعون لأية ترتيبات مؤسسية للحقوق التقاعدية، ولا يستخدم نظام التقييس (**indexation**) الذي يقوم بالربط الآلي بين الرواتب التقاعدية ومعدلات التضخم السنوية أولا بأول، والاكتفاء بزيادة سنوية في حدود ١٠% على ألا تزيد على ٦٠ جنيها شهريا.

ج–الحق في التمتع بالصحة والرعاية الصحية:

كفلت المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الحق في التمتع بالصحة والرعاية الصحية، وقد صدقت مصر عليهما. وفي الدستور المصري نصت المادتان ١٦، و١٧ على الحق في الصحة، حيث نصت المادة ١٦على أن "تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظار رفعا لمستواها". أما المادة (١٧) فتنص على أن "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا، وذلك وفقا للقانون". وقد حددت منظمة الصحة العالمية تسعة عناصر أساسية ومتكاملة حول الحق في الرعاية الصحية، وهي: أن تكون مباحة، ومتاحة، ومقبولة، وعادلة، وبتكلفة مناسبة، وبنوعية جديدة، ومنسقة من حيث التخصص الطبي.

وفي هذا الصدد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الى أن اجمالى الانفاق العام على الصحة فى مصر يبلغ ما يقرب من ١,٨% من إجمالي الناتج المحلى الاجمالى على الصحة، فى حين تنفق نحو ٢,٦% من إجمالي الناتج المحلى الاجمالى على الإنفاق العسكري.

---

14 World Bank, World Development Report 2005,A Better Investment Climate for Everyone, Washington, DC., 2004,p258

[15] راجع التقريرالسنوى للمجلس القومى لحقوق الانسان،مرجع سابق ، ص ٣٠٥

ويشير الواقع المصري إلى ضرورة الاستثمار وتوفير الموارد المالية وإعادة تخصيصها داخل قطاع الصحة، بما يقضي على عدم التوازن في الإنفاق على متطلبات الرعاية الصحية الأولية والوقائية والعلاجية التي تستأثر بالجانب الأكبر من الإنفاق.

د- الحق في السكن:

تمس مشكلة الإسكان كل أسرة مصرية؛ فالمسكن أحد الاحتياجات الأساسية للإنسان، شأنه في ذلك شأن الغذاء والكساء، وهو أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وليس أدل على أهمية المسكن من ارتباطه بالسكينة والأمان والخصوصية، ومن ثم فهو قضية تؤثر على أمن واستقرار ورفاهية وصحة وسلامة الفرد والأسرة والمجتمع. وتعد مشكلة الإسكان من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية ومنها مصر، نظرًا لما لها من آثار اجتماعية واقتصادية على الدولة وعلى فئات كثيرة من المواطنين خاصة الشباب ومحدودي الدخل. كما تزداد أهميتها في ضوء ما لها من آثار سياسية مهمة، فهي تؤثر على علاقة المواطن بالدولة، فتوفير المسكن الآمن والملائم للمواطن يمثل له الاستقرار والانتماء للدولة ويعزز ثقته فيها. وتؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن مشكلة الإسكان في مصر متراكمة ومتعددة الأبعاد، فلا تقتصر على عدم وفرة المعروض من الوحدات السكنية لمقابلة نوعية الطلب عليها، بل تشمل أبعادًا أخرى كالإسكان العشوائي، والوحدات المغلقة واختلال العلاقة بين المالك والمستأجر، وإهمال صيانة الثروة العقارية، وسوء توزيع السكان وارتفاع الكثافة السكانية، وعدم كفاية بعض المرافق فى بعض المناطق والامتداد العمراني على الأراضي الزراعية، وغيرها.وتتجلى أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه الاستثمار فى مواجهة مشكلة الإسكان بأبعادها المختلفة.

هـ- الحق في التعليم:

يمثل رأس المال البشرى عاملا مهما للنمو الاقتصادى وخلق فرص العمل والمشاركة فى العولمة-سواء كان مقيسا بالعمر المتوقع أو بسنوات الدراسة أو بالخبرة المكتسبة فى سوق العمل أو بمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أو بمعدلات الالتحاق بالمدارس أو بدرجات الطلاب فى الاختبارات.ومن المعروف منذ وقت طويل أن توافر رأس المال المادى والبشرى وبخاصة العمالة هو عامل مهم فى تحديد موقع النشاط الاقتصادى.ويصدق هذا على وجه الخصوص فى اقتصاد تتزايد فيه العولمة وتكثر فيه تنقلات رؤوس الأموال.ورغم أن رؤوس الأموال الاستثمارية تحتاج الى القوى العاملة الماهرة والمتعلمة كما تحتاج الى القوى العاملة الرخيصة وغير الماهرة،فمن المسلم به عموما أن النمو وبالتأكيد ارتفاع مستوى المعيشة ،يكون استمرارهما أرجح فى وجود قوى عاملة متعلمة تستطيع تطويع مهاراتها وتنفيذ الأفكار الجديدة.وتفيد الأبحاث الحديثة بأن الدول التى تبدأ بإنتاجيه منخفضة وبقوى عاملة أكثر تعلما تستطيع تضييق فجوة الدخل الفردى بينها وبين الدول الأكثر ثراء بسرعة من الدول ذات القوى العاملة الأقل تعلما.وقد تبين أيضا أن إسهام الاستثمار الأجنبى المباشر فى النمو يزداد كلما كانت القوى العاملة أكثر تعلما١٦.

ويعتبر التعليم قضية محورية تمس الأمن القومي، وهو الذي يرسم صورة المستقبل لأي دولة باعتباره استثمارا في المستقبل له عائد ومردود أعلى بكثير من أي استثمار آخر.ولأهمية التعليم كفلته المواثيق والعهود

16 جورج توفيق العبد،حميد رضا داودى،"تحديات النمو والعولمة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"،مرجع سابق ،ص ٢٢.

الدولية، المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحـــدة في ديسمبر ١٩٤٨، والمادتان (١٣، و١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما الدستور المصري فكفل حق التعليم فى مادته ١٨ بنصه على أن "التعليم حق لكل مواطن وهو إلزامـــي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج"، بـــل وقـــد توسع المشرع الدستوري المصري بأنه جعله بالمجان في المراحل التعليمية المختلفة طبقا للمادة ٢١.

ويرصد تقرير التنمية البشرية عن مصر، الصادر عام ٢٠٠٤، خمسة من مظاهر غياب العدالة في التعليم[١٧]:-

- بلغ صافى معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في صعيد مصر وبين الأطفال من الأسر ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنخفض ٨٤% مقابل ٩٧% في المحافظات الحضرية وبين الأسر ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأعلى. وفى المناطق الحضرية يصل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٨٨% بالنسبة للفقراء، و٩٦% لغير الفقراء. أما في المناطق الريفية، فإن الرقم يبلغ ٧٢% مقابل ٨٥%، ويأتي نصف عدد الأطفال غير المسجلين بالمدارس (٧ : ١١ سنة) من الفئات منخفضة الدخل(٥).
- تحيز الإنفاق العام للتعليم العالي حيث يوجه ثلث المصروفات للتعليم العالي الذي يشكل ٦% فقط من إجمالي الالتحاق بالمدارس، بينما لم يحصل التعليم الأساسي الذي يشكل قرابة ٨٠% من إجمالي الالتحاق بالمدارس إلا على ٣٦% فقط من ميزانية التعليم العامة سنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣(٥).
- تحيز الإنفاق العام فى المدخلات التعليمية (أي المدارس والأجهزة والفصول الجديدة) لصالح المدارس في المناطق الحضرية وفى مجتمعات الطبقة العليا والمتوسطة. الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض الإنجاز في المدارس التي تخدم المجتمعات الفقيرة في المناطق الحضرية والنائية(٥).
- التفاوت في المنتج التعليمي: فغالبية الفقراء لا يحصلون إلا على التعليم الأساسي أو لا يحصلون على أي تعليم (٨٦,٢% لا يحصلون إلا على التعليم الأساسي فقط أو أقل، بينما ١,١% فقط هم الذين يحصلون على تعليم جامعي) (٥).

ومن بين كل الأطفال المسجلين في الصف الأول الابتدائي يصل ٩٧% منهم إلى نهاية التعليم الأساسي، مقابل ٨٢% في ريف الوجه البحري وحضر الوجه القبلي، و٧٢% فقط في ريف الوجه القبلي، وخلال العامين الماضيين ضاقت الفوارق بين معدلات التحاق بين الذكور والإناث، لكنها لا تزال موجودة.

- التفاوت في الانتقال إلى التعليم الثانوي العام والتعليم الجامعي: يحول انخفاض نوعية التعليم دون مواصلة الطلاب الفقراء تعليمهم العالي، ذلك أن ثلث الأطفال فقط هم الذين يذهبون إلى التعليم الثانوي العام. بينما انتهى الأمر بالثلثين الباقيين، وهم أساسا من الفقراء، إلى الالتحاق بالتعليم الثانوي الفني (الزراعي والتجاري والصناعي) وعلاوة على ذلك فإن فرص التعليم العالي لخريجي المدارس الفنية (الجامعة العمالية،

[17] التقريرالسنوى للمجلس القومى لحقوق الانسان،مرجع سابق، ص ص ٢٩٩-٣٠٠

والجامعة المفتوحة، والمعاهد الفنية العليا... إلخ) محدودة ومكلفة، كما أن مستوى جودتها موضع تساؤل كبير.

ثالثا: أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى ومستوى المعيشة فى مصر:

أكد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الأمم المتحدة١٨ أن مصر ما زال أمامها العديد من التحديات الرئيسية التي ينبغي مواجهتها بصورة سريعة.فتشير مؤشرات الأداء الاقتصادى التى أوردها التقرير الى الحاجة الماسة لبذل مزيد من الجهود،وفى هذا الإطار نورد ما يلى١٩:-

- **الناتج المحلى الإجمالي:تراجع الناتج المحلى الاجمالى (مقوما بالدولار الأمريكي) خلال عام ٢٠٠٣ بنحو ٩,٩% مقارنة بعام ٢٠٠٢ ، وبنحو ١٩,٣% مقارنة بعام ٢٠٠١،٢٠٠٢فى حين ارتفع بنحو ٣,٥% خلال عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢(مقوما بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية٢١)**
- **إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة مقبول:**
  - **بلغ متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) نحو ٢,٥%،فى حين بلغ متوسط التغير السنوي فى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال ذات الفترة نحو ٧,٥%.**

---

[18] UNDP ,Human Development Report 2005:International Cooperation at Cross Roads, Aid, Trade and Security in an Unequal World ,available at:hdr.undp.org/reports/global/2005

19 يشير أحدث تقرير أعدته المجموعة الاقتصادية حول المؤشرات الرئيسية للاقتصاد القومى بأن معدل النمو الحقيقى قد ارتفع من ٤,١% فى العام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الى ٥% فى العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ،كما ارتفع معدل النمو الحقيقى لدخل الفرد فى ذات الفترة من ٢,١% الى ٢,٩% ،كما ارتفعت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى من ١٦,٦% الى ١٧,٧% بالرغم من التراجع الطفيف فى نسبة الادخار الى الناتج المحلى الاجمالى التى انخفضت من ١٦,٢% الى ١٦,١% خلال ذات الفترة.وأشار التقرير أيضا الى انخفاض معدل البطالة من ١٠% الى ٩,٥% ،كما انخفض معدل النمو السكانى من ١,٩٨% الى ١,٩٦%.أيضا انخفض معدل التضخم السنوى لأسعار المستهلكين من ١٦,٧% فى يونيو ٢٠٠٤ الى ٧,٤% فى يونيو ٢٠٠٥ ،بينما انخفض معدل التضخم لأسعار الجملة من ١٦,٨% فى مايو ٢٠٠٤ الى ٤,٢% فى مايو ٢٠٠٥.راجع جريدة الأهرام المصرية،العدد ٤٣٣٧٨ ،السنة ١٣٠ ،الأحد ١١، سبتمبر ٢٠٠٥،ص ١٦.

وبالرغم من هذا التحسن الملحوظ والذى يصل الى درجة الإنجاز إلا أن هذه المؤشرات مازالت بحاجة الى مزيد من التحسين ،حيث يعد معدل الادخار منخفضا بالمقارنة بالمتوسط السائد فى الدول النامية(٣٠% تقريبا)،وأيضا يعد معدل الاستثمار منخفضا بالنسبة للطموحات ومعدلات النمو المرغوبة حيث ينبغى أن يتعدى معدل الاستثمار للناتج المحلى ٢٥% سنويا.أيضا مازال معدل التضخم السنوى البالغ ٧,٤% فى يونيو ٢٠٠٥ ، يفوق معدل نمو متوسط دخل الفرد والبالغ ٢,٩% خلال نفس الفترة.ناهيك عن نسبة البطالة التى مازالت بحاجة الى عديد من الجهود لتقليلها.

20 يمكن إرجاع ذلك بصفة أساسية الى تراجع سعر صرف الجنيه المصرى مقوما بالدولار الأمريكي بين عامي المقارنة.

21 يتم تقدير تعادل القوة الشرائية عبر مقارنة تكلفة شراء سلة من السلع فى الدولة المعنية بتكلفة شراء ذات السلة فى أمريكا.

- **بلغ متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٣) نحو ١,٤%،فى حين بلغ متوسط التغير السنوي فى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال ذات الفترة نحو ٤,٥%.**
- **بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام ٢٠٠٣ نحو ١٢٢٠ دولار أمريكي مقابل ١٣٥٤ دولار أمريكي عام ٢٠٠٢ ،ومقابل ١٥١١ دولار أمريكي فى عام ٢٠٠١.**
- **بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (مقوما بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية) خلال عام ٢٠٠٣ نحو ٣٩٥٠ دولار أمريكي مقابل ٣٨١٠ دولار أمريكي فى العام السابق.**

❖ **التضخم: ارتفع متوسط التغير السنوي فى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ليصل الى ٤,٥% مقارنة بنحو ٢,٧% خلال (٢٠٠١-٢٠٠٢)،وهو الأمر الذى لا يتوافق مع جهود الدولة للسيطرة على معدلات التضخم.**

❖ **الاستثمار الأجنبى:تراجع صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لتقتصر على نحو ٠,٣% عام ٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٠,٧% فى عام ٢٠٠٢،نحو ١,٧% فى عام ١٩٩٠.فى حين بلغت تلك النسبة فى عام ٢٠٠٣ فى كل من مجموعة الدول النامية،الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة ،والدول ذات الدخل المتوسط نحو ٢,٣% ، ٢,٢% ،٢,٤% على الترتيب.**

❖ **تدنى مستويات الادخار والاستثمار:يؤدى تدنى مستويات الادخار والاستثمار فى مصر الى صعوبة تحقيق معدلات نمو سريعة،حيث أن مصر تحقق واحدا من أدنى معدلات الادخار فى العالم،حيث بلغ هذا المعدل نحو ١٠% فى عام ٢٢٢٠٠٢ مقارنة بنحو ٢٠% فى المتوسط العالمى ،ونحو ٢٦% فى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ،ونحو ٢٩% فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى العام نفسه،وذلك وفقا لبيانات البنك الدولى٢٣.**

❖ **المساعدات الإنمائية والدين الخارجى:ارتفعت المساعدات الإنمائية الحكومية المقدمة لمصر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي لتصل الى على نحو ١,٤% عام ٢٠٠٢ مقارنة بنحو ١,٣% فى عام ٢٠٠١.كما ارتفعت خدمة الديون كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لتصل الى ٣,٤% خلال عام**

---

22 يتطلب ذلك ضرورة العمل على اتباع سياسة مشجعة للادخار لتمويل الاستثمارات التى تضيف طاقات جديدة للجهاز الانتاجى،وترفع مستويات التشغيل والدخل وتحقيق النمو الاقتصادى السريع فى المستقبل.وفى ظل هذه المعدلات المنخفضة للغاية من الادخار المحلى والقومى(حوالى ١٥,٤% خلال عام ٢٠٠٢)،فانه من الصعب تحيق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو الاقتصادى،لأن تحقيق مثل هذه المعدلات المرتفعة دون وجود معدلات مرتفعة للادخار،سوف يتطلب اللجوء الى الاقتراض من الخارج والتورط فى أزمة مديونية كبيرة،أو جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية،وهو ما لم يتم تحقيقه كما تشير البيانات.

23 World Bank ,World Development Indicators 2004,Washington DC., 2004,pp 214-216

٢٠٠٣ مقارنة بنحو ٢,٣% عام ٢٠٠٢ ،وهو الأمر الذى يعكس تنامى درجة اعتماد التنمية الاقتصادية فى مصر ولو بصورة طفيفة على الموارد الأجنبية٢٤.

رابعا:محاور التنمية لتعظيم تمتع المواطن المصرى بحقوقه الاقتصادية:

هناك عديد من المحاور لتعظيم تمتع المواطن المصرى بحقوقه الاقتصادية ويتم هنا الاشارة الى محورين أساسيين

أولا:تحسين مناخ الاستثمار:

ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية،وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية،وبالتالى على حركة واتجاهات الاستثمارات،وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية،كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.و هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة ،بعضها ثابت أو شبه ثابت.إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة،ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض،مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعى مرة،أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة تترجم فى محصلتها الى عوامل جذب أو نوازع طرد لرأس المال.من جانب آخر ،يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجميعى،بأنها تلك التى تتسم بعجز طفيف فى الموازنة العامة،وعجز محتمل فى ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادى من أسواق المال العالمية.والتى تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم،سعر صرف مستقر،بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالى والتجارى والاستثمارى بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات[٢٥] .وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على:التكاليف،والمخاطر،والعوائق أمام المنافسة.ولهذا فان تقرير التنمية فى العالم لعام ٢٠٠٥ يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة فى ايجاد بيئة آمنة ومستقرة،بما فى ذلك حماية حقوق الملكية .فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار فى الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل ٥١% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ

---

24 برنامج الأمم المتحدة الانمائى،تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤: الحرية الثقافية فى عالمنا المتنوع(النسخة العربية ،نيويورك،٢٠٠٤،ص١٩٩

25 على عبد القادر على ،محددات الاستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق،ص ص ٤-٥

الاستثمار.كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة ٣٠%[٢٦].

ويساهم تحسين مناخ الاستثمار بدور رئيسي فى تحسين مستوى المعيشة وتمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال دفع عجلة التنمية من ناحية،وتحسين حياة الناس بصورة مباشرة[٢٧].

١. دفع عجلة التنمية:

مع تزايد أعداد السكان فان التنمية الاقتصادية هى الطريق لتحسين مستويات المعيشة،ويؤدى مناخ الاستثمار الملائم لدفع عجلة التنمية عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الإنتاجية.فمناخ الاستثمار الجيد يخفض التكاليف غير المبررة ويقلل من المخاطر ويقضى على العقبات التى تعوق المنافسة.فقد أكد تقرير التنمية فى العام الصادر عن البنك الدولي لعام ٢٠٠٥ أن إجراءات تحسين مناخ الاستثمار أدت الى تضاعف نسبة استثمار القطاع الخاص الى الناتج المحلى الاجمالى فى الصين والهند.كما أشار التقرير أيضا الى أن زيادة وضوح ومعلومية السياسات يمكن أن ترفع من احتمالية قيام الشركات باستثمارات جديدة بنسبة تزيد على ٣٠%. أيضا يشجع مناخ الاستثمار الجيد على تحسين الإنتاجية،عن طريق إتاحة الفرص والحوافز للشركات لكي تقوم بتطوير أنشطتها والتوسع فيها واستخدام أساليب أفضل لتنظيم عمليات الإنتاج.كما يساعدها على الدخول والخروج من الأسواق بما يساهم فى زيادة الإنتاجية ودفع عجلة التنمية.وقد أشار تقرير التنمية لعام ٢٠٠٥ بأن احتمال قيام الشركات التى تتعرض للمنافسة القوية بالابتكار أكثر بنسبة لا تقل عن ٥٠% من احتمال قيام الشركات التى لم تتعرض لضغوط المنافسة.

٢. تحسين حياة الناس:

يساهم مناخ الاستثمار الجيد فى تحسين حياة الناس فى العديد من أوجه نشاطهم بصورة مباشرة،وذلك كما يلى:-

- بصفتهم عاملين:من شأن تحسين مناخ الاستثمار إتاحة الفرص أمام الأفراد للحصول على عمل سواء من خلال العمل الحر أو من خلال الحصول على عمل بأجر.فمن شأن تحسين فرص العمل حفز الأفراد على استثمار معارفهم ومهاراتهم،مما يكمل الجهود لتحسين التنمية البشرية.أيضا تستطيع الشركات الأكثر إنتاجية التى تنشأ من خلال مناخ استثمار جيد،أن تدفع أجورا أفضل وأن تخصص مزيدا من الاستثمارات لبرامج التدريب.
- بصفتهم أصحاب عمل حر: يساعد مناخ الاستثمار الجيد على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة للدخول فى الاقتصاد الرسمى،حيث يعمل أكثر من نصف سكان الدول النامية فى الاقتصاد غير الرسمى.فهذه المشروعات تواجه نفس المشكلات التى تواجهها الشركات الأخرى،بما فى ذلك الفساد،وعدم وضوح السياسات،وحفظ حقوق الملكية،ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل والخدمات

[26] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/

27 World Bank, World Development Report 2005,Opcit,PP2-4

العامة.ويؤدى تخفيف هذه العوائق الى زيادة دخل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة،وتمكينهم من توسيع أعمالهم.

- بصفتهم مستهلكين: يساعد مناخ الاستثمار الجيد على إتاحة السلع والخدمات وتنوعها من ناحية وتخفيض أسعارها من ناحية أخرى بما فى ذلك السلع التى يستعملها محدودي الدخل وغير القادرين.
- بصفتهم مستخدمي للبنية الأساسية والموارد التمويلية والممتلكات: يمكن أن ينتج عن تهيئة البنية الأساسية وتحسين شروط الحصول على الموارد التمويلية،وحماية حقوق الملكية،العديد من المزايا التى تستفيد منها كافة فئات المجتمع.فمثلا ساهم بناء الطرق فى المغرب فى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٢٨% الى ٦٨%.أيضا يؤدى التوسع فى القدرة على الحصول على الموارد المالية الى مساعدة الشركات على تطوير أعمالها.فضلا عن مساعدة محدودي الدخل على لدفع مصاريف تعليم أبنائهم،وتحمل نفقات الطوارىء التى تتعرض لها أسرهم.أيضا يساعد تسهيل تملك الأراضى وتخفيض أسعارها على تشجيع الاستثمار وبناء المصانع وتسهيل الحصول على التمويل اللازم.
- بصفتهم متلقين لخدمات تمولها الضرائب أو التحويلات: تعتبر أنشطة الشركات المصدر الرئيسى لإيرادات الضرائب بالنسبة للحكومات.لذا يساهم مناخ الاستثمار الجيد فى توسيع المصادر المتاحة لدى الحكومات للعثور على التمويل للخدمات العامة،بما فى ذلك خدمات قطاعي الصحة والتعليم،التحويلات النقدية المخصصة للطبقات الفقيرة والمحتاجة فى المجتمع.تؤدى بعض التحسينات التى تجرى على مناخ الاستثمار إلى العديد من المنافع لكافة قطاعات المجتمع،كتحسين استقرار الاقتصاد الكلى،والتقليل من تفشى الفساد،وبعض الإصلاحات الأخرى فى قطاعات أو أنشطة بعينها،مما يتيح الفرص للحكومات للتأثير فى توزيع هذه المنافع.ويمكن للحكومات أن تضع خطط لهذه الإصلاحات بحيث تزيد التركيز على صالح محدودي الدخل من خلال التركيز على القيود المفروضة على أماكن معيشتهم وعلى الأنشطة التى يستفيدون منها،بما فى ذلك مختلف مجالاتهم كعاملين،وأصحاب أعمال حرة ،ومستهلكين،ومستخدمي للبنية الأساسية والموارد التمويلية والممتلكات.

ولذا فانه من الضرورى التأكيد على أن بيئة الاستثمار النموذجية لا تقتصر على مجرد منح الاعفاءات الضريبية وتسهيل اجراءات التسجيل والترخيص،بل تتعداه لتشمل حزمة متكتملة من العناصر الضرورية التى لابد من توافرها مجتمعة منها:-

أ- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا لجذب مزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

ب- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.

ت- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.

ث- تبسيط الاجراءات الادارية فى جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثمارى وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل،بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التى تواجه المستثمر على جميع المستويات وايجاد الحلول لها.

ج- تكثيف الجانب الرقابى لتعزيز الثقة فى البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه فى المشاريع التى يستثمر فيها،بالاضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة.

ح- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار فى المشاريع التى تضيف الى الاقتصاد الوطنى بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

ثانيا: التركيز على المشروعات الصغيرة كركيزة لبرامج التنمية: تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر،فهذه المشروعات تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل من حيث انخفاض تكلفة فرصة العمل المتولدة فى هذه المشروعات،كما أنها وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتى والعمل الخاص،فضلا عن أنها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها.من جانب آخر فان هذه المشروعات تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة وذلك لانخفاض نسبة المخاطرة من ناحية ،ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات من ناحية أخرى.ويمكن أن تحسن هذه المشروعات فرص قيام النساء بأعمال لحسابهن الخاص من خلال توفير الائتمان والقروض وتوفير التدريب اللازم لهن.كما أنها تتلاءم مع رغبة كثير من النساء فى عدم العمل فى أماكن بعيدة عن مساكنهم[٢٨]. وقد أثبتت الدراسات أن التمويل الأصغر، خاصة القروض متناهية الصغر وزيادة دخل الأسرة يلعب دورا مهما في الالتحاق بالتعليم بجميع مراحله،أيضا يساعد الحصول على مزيد من الدخول من خلال هذه المشروعات على تحسين المستوى الصحى وتوفير الحياة الكريمة للعاملين بها.

ظلت المشروعات الصغيرة فى مصر تعانى من عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها نظرا لاختلاف النظرة إليها لدى كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء والتمويل.وبصدور القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والمسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة،توفر الإطار القانوني المنظم لتلك المشروعات.وقد عرف القانون المشار إليه المنشآت الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا لا يقل رأسمالها

28 حسين عبد المطلب الأسرج،"عرض التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ٢٠٠٤"،مجلة المستقبل العربى ،العدد ٣١٤،السنة ٢٧ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ابريل ٢٠٠٥ .

المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا.وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

ويلاحظ أن المشروعات الصغيرة لم تتمكن حتى الآن من توفير فرص عمل كافية،أو تحسين ظروف العمل،أو زيادة الإنتاجية،أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين بها،لأسباب عديدة، أهمها[29]:

- *فشل السوق*،مازال الوصول الى الخدمات المالية صعبا نظرا للاشتراطات التى لابد من توافرها للحصول على القروض،الأمر الذى انعكس فى أن ١٠% فقط من المشروعات الصغيرة هى التى يمكنها الحصول على ائتمان من مصادر رسمية.
- *العوائق المؤسسية*،نظرا لتعقد اللوائح التى تحكم إنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة،فان أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم،ويعمل هذا كعقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المشروعات ويحد من إمكانيات إقامة روابط مع المشروعات الأكبر والاستفادة من عمليات التوريدات الحكومية.
- *العوائق الفنية*،على الرغم من أن هناك إجماع على ضرورة تقديم المساعدات الفنية لتحسين كفاءة المشروعات الصغيرة ،إلا أن ما يقدم من مساعدات فنية لا يغطى سوى ٠,٥% من المشروعات فى عام ٢٠٠٣ وهو ما يبين ضآلة ما يقدم فعلا فى هذا المجال.
- *العوائق التعليمية*،هناك أعداد متزايدة من خريجى الجامعات والمدارس الثانوية ممن يتجهون للعمل فى المشروعات الصغيرة،وعلى الرغم من أن ارتفاع مستوى التعليم يؤدى الى تحسين المعرفة وإتاحة الفرص أمام أصحاب الأعمال إلا أن التعليم والمناهج التعليمية لا تمد أصحاب الأعمال الواعدين بالمهارات الإدارية والفنية اللازمة ،الأمر الذى يستدعى ضرورة تطوير هذه المناهج وربطها بالخبرات العلمية،وإدخال التدريب القائم على التوجه الى السوق حتى يمكن تعزيز النمو.
- *العوائق الثقافية*،مازالت المفاهيم الثقافية السائدة فى المجتمع المصرى تصور الوظيفة الحكومية على أنها الملاذ المثالي من حيث الأمان والاحترام الاجتماعى،الأمر الذى يشكل عقبة فى طريق أصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة النساء واللاتي لا يمثلن سوى ٦% من اجمالى عدد رواد الأعمال فى عام ٢٠٠٣،مع العلم أن هناك أنشطة يمكنها أن تستغل المهارات التى تنفرد بها الإناث(مثل البراعة فى الأعمال اليدوية والفنية،وأعمال الكمبيوتر ومهارات السكرتارية مثلا).ويمكن من خلال حملة توعية قومية إضافة الى التعليم الملائم والتدريب السليم ودعم نظم المعاشات اكتساب المشروعات الصغيرة للطابع الرسمى وأن يحظى العاملون فى تلك المشروعات بالاحترام الذى يحظى به موظفو الحكومة،ودفع أعداد متزايدة من الإناث لعمل مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر لحسابهن.
- *قلة وارتفاع تكلفة الأراضى المتاحة للمشروعات الصغيرة*،نظرا لقلة الأراضى المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة والتى تكون قريبة من الأسواق الكبيرة،فانه غالبا ما يقنع صغار أصحاب المشروعات بإقامة مقار أعمالهم فى المناطق السكنية،حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق

[29] راجع معهد التخطيط القومى وآخرون، تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥

والحصول على العمال.وهناك كثير من المشروعات غير المسجلة رسميا،نظرا لآن المبانى التى يقيمون بها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضا.

وفيما يلى عرض لأهم السياسات التى تساعد على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة فى مصر[٣٠]

أولا: تبنى سياسة واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة واتساقها مع الاطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة:

تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة الى أنه يجب وجود منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة فى الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة.وفى هذا الخصوص هناك بعض المتطلبات الأساسية ،لا سيما فيما يتصل بالبناء المؤسسى اللازم لوضع سياسات المشروعات الصغيرة وتتضمن هذه المتطلبات مايلى[٣١]:-

١. نشر الفهم الواقعى للإمكانيات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة،وإشراك جميع الجهات المعنية فى ذلك،إذ يمكن للضغوط السياسية أن تؤدى الى نتائج مدمرة بالنسبة لوضع سياسات المنشآت الصغيرة.ومن ثم فان الفصل بين الوهم والحقيقة فيما يتعلق بمختلف الموضوعات المتصلة بهذه المشروعات بما ذلك دورها فى خلق الوظائف وتشغيل الشباب وحديثى التخرج وأيضا دورها فى محاربة الفقر،يشكل مطلبا أساسيا لصياغة السياسات ووضعها بشكل سليم.ويمكن لحملات التوعية العامة المخططة والمنفذة بشكل جيد أن تلعب دورا ايجابيا فى هذا الصدد.
٢. تجنب تسييس البرامج المتصلة بتنمية المشروعات الصغيرة،حيث ينبغى أن تركز هذه البرامج على تحقيق نتائج تنموية بدلا من تحقيق أرباح سياسية آنية.إذ عادة ما يعرض التدخل السياسى اعتبارات الاحترافية والالتزام المهنى والكفاءة للخطر،ويزيد من احتمال تعرض الموارد لسوء التخصيص والاستخدام.
٣. المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج تنمية المشروعات الصغيرة وبين التوجه العام للسياسة الاقتصادية،حيث أنه فى ظل الافتقار الى هذا التكامل يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطارا مفككا للسياسات لا يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة هذا القطاع بشكل خاص وخدمة الاقتصاد بأكمله بوجه عام،وعلى ذلك فانه يجب إحداث نوع من التعديل على استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية المشروعات الصغيرة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذه المشروعات.

---

30 حسين عبد المطلب الأسرج سياسات دعم المشروعات الصغيرة في مصر لتعظيم الاستفادة من بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة(الكويز) بحث مقدم الى المؤتمر السنوى السابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة المنصورة تحت عنوان :سبل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية خلال الفترة من ٣ الى ٤ مايو ٢٠٠٦

31 وزارة المالية،تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر،جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٤،ص ص ٨٩-٩١

٤. زيادة فعالية تمثيل المشروعات الصغيرة ومشاركتها فى اتخاذ القرار،ينبغى بذل مزيد من الجهود لزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة فى صنع القرار ،وأن يتم تشجيع هذه المشروعات على تشكيل منظمات لتمثيلها وأن يراعى صانعوا السياسات الاقتصادية إدراج هذه الهيئات التمثيلية فى عملية صياغة السياسة الاقتصادية عموما،وفى تلك المتصلة بصياغة سياسات المشروعات الصغيرة خصوصا[٣٢].

٥. زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها،حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل المشروعات الصغيرة بفاعلية بإدراجها هى ومخاوفها فى عملية صنع القرار.وينبغى أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت كى تعمل بدون إعاقة،وكى تتشكل وتترسخ بالتالى فى شكل نظام ،وسيعطيها ذلك فى المقابل مزيد من المصداقية فى عيون الجمهور ومختلف المنتفعين.

ثانيا: تطوير وابتكار أدوات تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشروعات الصغيرة

يعد التمويل الميسر عاملا مهما لرفع القدرة التنافسية لقطاع المنشآت الصغيرة،وقد اتخذت مصر خطوات مهمة لتنمية خدمات تمويل المنشآت الصغيرة،لاسيما بعد دخول البنوك التجارية فى تمويل المنشآت الصغيرة وعلى الرغم من أن تمويل المنشآت الصغيرة وقروض رأس المال العامل تسد جزءً مهما من الفجوة التمويلية فان تأثيرها على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع المنشآت الصغيرة وإتاحة المجال له للانتقال الى الأنشطة عالية القيمة هو تأثير شديد المحدودية كما أن تأثيرها على مسار نمو هذه المشروعات كان يتسم بالمحدودية أيضا، وتحاول المنشآت الصغيرة الترقى فى سلم المنافسة من خلال تحديث آلاتها ومعداتها والحصول على ماكينات ومعدات جديدة وأكثر تطورا مما يعنى الحاجة المتزايدة للتمويل.

ثالثا: تشجيع المشروعات الصغيرة غير الرسمية للدخول الى القطاع الرسمى:

يجب التأكيد على أن ممارسات القطاع غير الرسمى لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدى الى إغلاق المنشآت الرسمية والتى لم تعد تحتمل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب ،والسلع المقلدة والمجهولة المصدر من جانب آخر والتى يتم بيعها دون الالتزام بأى أعباء مالية ،وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب على القطاعات التى تعمل بشكل رسمى وتلتزم بكل مسئوليتها تجاه الدولة.

ومن منطلق اعتبار أن المشروعات الصغيرة ليست كيانا مستقلا بحد ذاته وإنما هو جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة،لذلك فانه على الرغم من وجود منافسة بين المشروعات سواء رسمية أو غير رسمية ،إلا أنه يمكن أن يكون هناك نوع من العلاقات المتبادلة بين القطاعين تتمثل فى تحركات الأيدي العاملة والتنقلات بين القطاعين والضغط على الأجور،أيضا يمكن أن يكون هناك تحركات للمنتجات ،فقد يعتمد القطاع غير الرسمى على القطاع الرسمى فى الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة ،كما قد يستفيد القطاع الرسمى من بعض منتجات القطاع غير الرسمى كمدخلات ،كأن يعتمد بعض المشتغلين فى القطاع الأول على

[32] يمكن على المدى القصير أن تحذوا الكيانات الحكومية حزو وزارة التجارة والصناعة والتى أقدمت على ضم أصحاب المشروعات الصغيرة للمجالس التصديرية لإعطاء الفرصة لهم على المشاركة.

القطاع الثانى فى الحصول على سلع وخدمات رخيصة بالمقارنة بالحصول عليها من القطاع الأول.لذلك فانه يجب التأكيد على أنه عندما تقرر الدولة تعقب الوحدات الاقتصادية غير المنتمية للقطاع الرسمى لإجبارها على استكمال كافة إجراءات التسجيل وعلى الانضمام للمجتمع الضريبى ،فانه يتوقع ألا تستطيع هذه الوحدات الصمود أمام هذه السياسة،وستحاول الاختفاء عن أعين السلطات أو أنها سوف تتوقف عن ممارسة نشاطها،وبذلك قد تفقد الدولة قدرا كبيرا من أنشطتها الاقتصادية.لهذا تتطلب مواجهة قطاع المشروعات الصغيرة غير الرسمية ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعى جنبا الى جنب مع القطاع الرسمى–دون مطاردته والقضاء عليه– فهذا القطاع لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه،خاصة أن إدماجه سيساهم فى دعم النشاط الصناعى الرسمى فى مصر،وزيادة الصادرات المصرية،كما سيساعد على رفع معدلات النمو وتحقيق توزيع جيد للدخل وتحقيق زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى فى حدود ١,٣%،كما سيساعد على الدقة فى التخطيط الاقتصادى والقضاء على ظاهرة عدم صحة إحصاءات نسبة البطالة والدخل القومى والناتج القومى وحجم التهرب الضريبي،ومواجهة آثارها السلبية العديدة.

خامسا: إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة

على الرغم من وجود عدد كبير من أنشطة جمع البيانات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة،فانه يلاحظ أن فرص الوصول الى مجموعة هذه البيانات تكاد تكون محدودة سواء تلك التى يقوم بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،أو التى يقوم بها الصندوق الاجتماعى للتنمية أو حتى تلك التى تشتمل عليها أنظمة التسجيل مثل التأمينات الاجتماعية والسجل التجارى وغيرها من الجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.وعلى ذلك فان ثمة حاجة لتحسين أنشطة جمع البيانات ،حيث يعتبر الافتقار الى التوافق بين مجموعات البيانات وصعوبة الحصول عليها مشكلتين رئيسيتين.من ناحية أخرى توجد فجوة بحاجة الى معالجة تتمثل فى الافتقار الى التنسيق بين أنشطة جمع البيانات،ومن ثم فان هناك حاجة الى التشبيك بالوسائل التقليدية وغير التقليدية،أيضا هناك فجوة أخرى تتمثل فى ندرة وجود خدمات الكترونية للمستخدمين الذين يحتاجون الى الوصول المباشر وغير المباشر للبيانات عن المشروعات الصغيرة.

سادسا: الاستمرار فى إصلاح النظام التعليمى والتدريبى[٣٣]:

لا شك أن لإصلاح نظام التعليم أهمية حيوية بالنسبة لتطوير القدرة التنافسية للمستثمرين والعاملين،وبالتالى المنشآت،ذلك أن الارتقاء الى حلقات وسلاسل أعلى للقيمة يتطلب التركيز على مجموعة من المهارات تختلف عن تلك السائدة فى الاقتصاد المصرى حاليا.وبالإضافة الى ذلك ،يتطلب هذا الارتقاء أن تلبى منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل.وأخيرا،ينبغى على منظومة القيم الثقافية السائدة (التى من المفترض أن يعززها النظامان التعليمى والتدريبى) أن تشجع إقامة المنشآت الخاصة،والتعليم المستمر،والإبداع

[33] وزارة المالية،تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر،مرجع سابق ،ص ٨٠

والابتكار.وفى الواقع،لا يمكن تحقيق القدرة التنافسية دون استثمارات ضخمة فى الموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمى الذى يهدف الى تضييق الفجوة المعرفية كميا ونوعيا بين مصر وبقية العالم.

وفى الختام يود الباحث التأكيد على أمرين

أولهما : إن نجاح سياسات التنمية بوجه عام مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية. وفي ظل ما يشهده عالم اليوم من اتجاه محموم نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط والتشابك بين اقتصادات الدول لابد من خلق مناخ ديمقراطي يضع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير عن الرأي كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا وتضمن لهم ممارسة كل الحقوق المدنية والسياسية وتتيح لهم النقد والايجابية فى معالجة السلبيات وكشف الممارسات الفاسدة، وذلك باعتبار ان المواطن هو مفتاح تسيير وتيسير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار وهو القادر على تذليل العقبات التى تواجه المستثمرين بكافه انواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التي تقف في سبيلهم.

ثانيهما: على ضرورة سيادة الأمن والسلام على مستوى العالم،فبدون ذلك تصبح الجهود الخاصة بالتنمية وحقوق الإنسان غير ذات معنى.فالصراعات تنتشر حاليا فى أكثر من ٣٥ دولة فى العالم كما أن عدد الفقراء في العالم قد وصل الي٣ مليارات شخص وأن قيمة ما ينفقه العالم في التسليح قد بلغ ألف مليار دولار.وهذه الصراعات تدمر الاقتصاد وتأتى على رأس المال البشرى وتدمر الأسر وتورث العنف من جهة.ومن جهة أخرى فان الاحتمالات المجهولة وسيادة روح التشاؤم تعرقل الاستثمار وتحد من نموه ،بل وتعمل على توجيه الجهود والموارد المالية نحو التسليح لتحقيق الأمن والحفاظ على الذات.